Document: EB 2014/LOT/G.17
Date: 7 November 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى منظمة التنمية الهولندية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

ميلين خيرالله
كبيرة المستشارين التقنيين
رقم الهاتف: 2569 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.kherallah@ifad.org

Marco Camagni
كبير المستشارين التقنيين
رقم الهاتف: 2576 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.camagni@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

توصية بالموافقة **1**

الجزء الأول – المقدمة **1**

الجزء الثاني – التوصية **2**

الملحق

إنشاء الشراكات من أجل القيمة– الترويج لآلية الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص في مشاريع تنمية سلاسل القيمة الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية **3**

الذيل

الإطار المنطقي المستند إلى النتائج 1

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مركز دولي لا تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية كما هي واردة في الفقرة 7.

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى منظمة التنمية الهولندية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية بشأن منحة مقترح تقديمها لأغراض برنامج البحوث الزراعية والتدريب الذي تجريه منظمة التنمية الهولندية لبرنامج إنشاء الشراكات من أجل القيمة– الترويج لآلية الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص في مشاريع تنمية سلاسل القيمة الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ قدره 2.3 مليون دولار أمريكي.

الجزء الأول – المقدمة

1- يوصي هذا التقرير بتقديم دعم من الصندوق إلى برنامج البحوث والتدريب التي يجريها المركز الدولي التالي الذي لا تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية: منظمة التنمية الهولندية.

2- وترد وثيقة المنحة المعروضة على المجلس للموافقة عليها في ملحق هذا التقرير:

منظمة التنمية الهولندية: برنامج إنشاء الشراكات من أجل القيمة– الترويج لآلية الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص في مشاريع تنمية سلاسل القيمة الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

3- وتتماشى أهداف هذا البرنامج ومضامينه مع الأهداف الاستراتيجية المتطورة للصندوق ومع سياسة تمويل المنح في الصندوق.

4- يتمثل الهدف الاستراتيجي الشامل الذي يوجه السياسة المعدلة لتمويل المنح في الصندوق، التي أقرها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009، في تشجيع النهج والتكنولوجيات الناجحة و/أو المبتكرة، إضافة إلى السياسات والمؤسسات الداعمة، التي تساند التنمية الزراعية والريفية، من أجل تمكين فقراء الريف نساء ورجالا في البلدان النامية من تحقيق دخول أعلى وتحسين الأمن الغذائي.

5- تسعى السياسة إلى تحقيق النتائج التالية: (أ) الترويج للأنشطة الابتكارية وتطوير التكنولوجيات والنهج الابتكارية دعما للمجموعة المستهدفة للصندوق؛ (ب) خلق الوعي واستقطاب التأييد وحوار السياسات ذات الأهمية للسكان الريفيين الفقراء التي تروج لها المجموعة المستهدَفة أو يروِّج لها نيابة عنها؛ (ج) تعزيز قدرة المؤسسات الشريكة على تقديم مجموعة من الخدمات دعما للسكان الريفيين الفقراء؛ (د) تعلُّم الدروس وإدارة

المعرفة ونشر المعلومات بشأن القضايا ذات الصلة بالحد من الفقر الريفي التي يجري الترويج لها بين أصحاب المصلحة داخل الأقاليم وفيما بينها.

6- يتماشى البرنامج المقترح مع الغاية والمخرجات المرجوة من السياسة المعدلة لتمويل المنح بالصندوق. وعلى وجه التحديد، تساهم هذه المنحة في إعطاء دفعة لإطلاق طريقة ابتكارية للوساطة في آلية الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص في مشاريع تنمية سلاسل القيمة الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتنفيذ تلك الآلية (النتيجة "أ"). وإضافة إلى ذلك، سوف تؤدي هذه المنحة إلى تعزيز قدرات كل الأطراف صاحبة المصلحة المشاركة (الحكومات، والشركات الخاصة، وصغار المنتجين، وقطاع الخدمات المالية/الاستثمار) من أجل الانخراط بصورة أكثر منهجية في نماذج الأعمال القائمة على الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص المناصرة للفقراء (النتيجتان "ب" و"ج"). وأخيرا، يكفل مكون إدارة المعرفة القوي الذي تشتمل عليه المنحة تسجيل ونشر المعرفة والتعلم بطريقة منهجية. وسوف يكون من شأن ذلك تغذية عملية تطوير السياسات، وتحسين ممارسات هذه الآلية وآليات دعمها والتمكين من التكرار وتوسيع النطاق (النتيجة "د").

الجزء الثاني – التوصية

7- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي إلى برنامج إنشاء الشراكات من أجل القيمة– الترويج لآلية الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص في مشاريع تنمية سلاسل القيمة الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منحة لا تتجاوز مليونين وثلاثمائة ألف دولار أمريكي (2.3 مليون دولار أمريكي) إلى منظمة التنمية الهولندية من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات وفقاً لشروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمة التنمية الهولندية:
إنشاء الشراكات من أجل القيمة– الترويج لآلية الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص في مشاريع تنمية سلاسل القيمة الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أولاً – الخلفية

1- من المتعارف عليه أن الحكومات تعتبر قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة داخلا ضمن نطاق تفويضها المتعلق بتخفيف حدة الفقر، وهو ما يعود في المقام الأول إلى أن هذه الشريحة لم تكن تعتبر في نظر القطاع الخاص الرسمي شريحة مُنتِجة. غير أن التراجع المستمر في تدخل الدولة في قطاع الزراعة فتح السبيل أمام تكافؤ الفرص بين قوى السوق وشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة. وعلى وجه الخصوص، منذ أزمة أسعار الغذاء التي وقعت عام 2008، زاد عدد الشركات الخاصة التي تتطلع إلى الوصول بشكل مستدام إلى المواد الخام والإمدادات، وتوسع اتصالاتها بالمستهلكين الريفيين الأفقر وبالمستهلكين الحضريين الذين تتنامى أعدادهم في البلدان النامية، وذلك كجزء من استراتيجية الأعمال طويلة الأجل لتلك الشركات.

2- غير أنه لأسباب يتعلق معظمها بحالات فشل الأسواق، تواجه الشركات فجوة بقاء في الوصول إلى صغار المنتجين على أساس مستدام ومفيد بصورة متبادلة. فبيئات السياسات والبيئات التنظيمية غير المواتية، وارتفاع تكاليف النقل، والافتقار إلى تسهيلات ما بعد الحصاد الأساسية، وانخفاض مستوى القدرة التنظيمية وضيق نطاقها لدى المنتجين، وعدم كفاية الممارسات التكنولوجية والزراعية، ومحدودية الوصول إلى الائتمان، والتعرض لمخاطر صدمات الأسواق والصدمات الطبيعية كل ذلك يجعل هذه الشريحة من شرائح السوق لا تزال مكلفة ومقترنة بالمخاطر.

3- وقد أدرك كل من القطاع العام وقطاع الشركات الخاصة أن كفاءته في توفير السلع العامة وفي توسيع أعماله، على التوالي، تعتمد على مدى قدرته على العمل بطريقة يكمل بها كل منهما الآخر مع شريحة من المواطنين والمنتجين المنظَمين ممن يتوفر لهم الوصول إلى الأسواق والأصول. وهو ما يساعد على تخفيض تكاليف ومخاطر المعاملات الأساسية.

4- يعتبر بناء الثقة بين الأطراف العاملة الرئيسة الثلاثة (وهي الحكومة، والشركات الخاصة، والمنتجون) عنصرا أساسيا في السعي إلى إرساء شراكة فعالة بين منتجي القطاعين العام والخاص. ويندرج ضمن أدوار الصندوق بناء القدرات وتعزيز الصوت وتوسيع النطاق وتنمية رأس المال الاجتماعي وبناء المؤسسات وتوفير البنية الأساسية لأصحاب الحيازات الصغيرة لتمكينهم من الحصول على خدمات تسيير وخدمات عامة أفضل من القطاع العام، وأن يصبحوا شركاء أعمال/موردين أكثر جذبا وتتوفر لهم مقومات البقاء، وأن يصلوا عن طريق التفاوض مع الشركات إلى اتفاقات مفيدة حقيقة للجانبين بصورة متبادلة (أي تحقق الفوز للجانبين).

ثانياً – الأساس المنطقي والأهمية بالنسبة للصندوق

5- يسعى الصندوق منذ فترة، من خلال مشاريعه وبرامجه على المستوى القطري، إلى بناء شراكة مناصرة للفقراء بين منتجي القطاعين العام والخاص. ورغم أن بعضا من هذه الشراكات برهن على تحقيق نتائج تبشر بالخير، لا تزال هناك تحديات مهمة أمام تعميم هذا النهج في برامج الصندوق القطرية. فأولا، يزداد الوعي لدى الحكومات بالفوائد الممكنة من وراء تمكين هذه الشراكات ولكن نظم الإدارة لديها غالبا ما تكون غير مزودة بما يلزم للاستجابة السريعة لاحتياجات القطاع الخاص وتوقعاته، ولضمان الإدارة والرصد الكافيين لتلك الشراكات. وثانيا، أن أغلبية الشراكات التي أقيمت من هذا النوع حتى الآن جاءت نتيجة ظروف مواتية واستثنائية فضلا عن روح المبادرة الشخصية لموظفي الصندوق وليس نتيجة لاستراتيجية منهجية متماسكة. وثالثا، نظرا لأن كل شراكة من هذا النوع جاءت في الغالب نتيجة لظروف قطرية معينة، فإن خبرة الصندوق في تطوير هذا النوع من الشراكات ليس من السهل تكرارها.

6- ولذلك، بات من الضروري بذل مزيد من الجهد بشأن ما يلي: (1) تحقيق المواءمة بين احتياجات الشركات الخاصة وبين احتياجات المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة، وخصوصا النساء والمجموعات الأكثر تهميشا، والقيام بالوساطة للوصول إلى صفقات "تحقق الفوز للجانبين" بصورة حقيقية؛ (2) اختيار الشركات الخاصة الملتزمة ببناء شراكات طويلة الأجل مع المجموعات التي يستهدفها عمل الصندوق؛ (3) الانخراط في حوار السياسات مع الحكومات من أجل الترويج لبيئة أكثر تمكينا لتنمية القطاع الخاص وتوفير حلول موجهة نحو الأعمال من أجل الحد من الفقر الريفي؛ (4) تحسين الأنظمة من أجل تحسين الرصد والتقييم وقياس النتائج والأثر.

7- وبالنظر إلى ما تقدم، يرى الصندوق أن هناك حاجة إلى وضع آلية لهذه الشراكات من أجل دعم ظهور شراكات من هذا النوع تكون مناصرة للفقراء على امتداد سلاسل القيمة على أساس أكثر منهجية. فالدخول في شراكات مع القطاع الخاص يسمح للصندوق بتعزيز الاستفادة من موارد القطاع الخاص من أجل توسيع نطاق تدخلاته الإنمائية والوصول إلى عدد أكبر من فقراء الريف. ومن شأن نموذج هذه الشراكات المطبق على تمويل سلاسل القيمة أن يؤدي دور "آلية الجذب" في مسعى يرمي إلى تيسير استثمارات القطاع الخاص وشراكاته مع قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك عن طريق تقليص فجوة البقاء وجعل قاع الهرم السوقي أكثر جذبا وأيسر وصولا أمام الشركات الخاصة.

8- وتتمثل واحدة من السمات الابتكارية الرئيسة لآلية الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص التي وضعها الصندوق في وظيفة الوساطة المقترحة وفق هذا البرنامج الممول بمنحة لإرساء هذا النوع من الشراكات وتيسيرها، وهي وظيفة تهدف إلى بناء قدرات المانحين والشركاء من القطاعين العام والخاص ومعارفهم العملية في تيسير تطوير شراكات من هذا النوع مناصرة للفقراء بصورة حقيقية والتفاوض بشأنها ورصد تنفيذها وقياس نتائجها. وتتفق آلية هذه الشراكات اتفاقا تاما مع وثيقة رؤية الصندوق الاستراتيجية للفترة 2015–2016، والتي التزم الصندوق فيها خلال الفترة العاشرة لتجديد موارده بإيلاء اهتمام خاص "لإرساء الأسس لشراكات أقوى مع القطاع الخاص".

ثالثاً – البرنامج المقترح

9- الفكرة الأساسية لهذا البرنامج هي استئجار خدمات مقدم خدمات (وسيط شراكات بين منتجي القطاعين العام والخاص) تتوفر له خبرة مثبتة في تيسير هذا النوع من الشراكات، وذلك على أساس تنافسي، من أجل دعم تطوير شراكات من هذا النوع ورصدها في سياق المشاريع الممولة من الصندوق. وسوف تدعم هذه المنحة تطبيق آلية الشراكة بين منتجي القطاعين العام والخاص في خمسة بلدان مختارة وفي عدد من سلاسل القيمة الزراعية (تغطي محاصيل نقدية وغذائية على السواء) خلال السنوات الثلاث المقبلة من أجل تقييم هذا النهج والتحقق منه في مختلف السياقات وتعظيم حجم التعلم والتكرار وتوسيع النطاق.

10- سوف توفر المنحة التمويل لوظيفة التيسير والرصد وإدارة المعرفة في هذا النوع من الشراكات. وسيجري تمويل احتياجات بناء القدرات والاستثمارات في خطط أعمال هذه الشراكات في كل واحد من البلدان المختارة عن طريق مصادر أموال أخرى، بما في ذلك الشركاء من القطاع الخاص في هذه الشراكات، وموازنة المشاريع الممولة من الصندوق، والقطاع المالي. ولبلوغ هذه الغاية، سوف يتعاون وسطاء الشراكات تعاونا وثيقا مع الوكالات المنفذة ومع وحدات تنفيذ المشروع في المشاريع ذات الصلة طوال عملية تحديد وانتقاء هذه الشراكات ورصدها وتقييمها.

11- تتمثل القيمة المضافة لهذا البرنامج في توليد تعلم منظم عبر البلدان المعنية استنادا إلى منهج متسق في تطبيق هذه الشراكات والانخراط مع القطاع الخاص. وهذا هو السبب وراء تركيز المنحة القوي على إدارة المعرفة، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من دورات الوساطة في هذه الشراكات التي سيجري الاضطلاع بها في خمسة سياقات مختلفة.

12- ويتمثل الهدف الجامع للبرنامج في الترويج لشراكات من هذا النوع تكون مناصرة للفقراء وتسهم في التنمية الريفية. أما أهدافه المحددة فتتمثل فيما يلي: (1) إعطاء دفعة لإطلاق تطبيق نهج الشراكات بين منتجي القطاعين العام والخاص عن طريق تيسير تحديد وتطوير ورصد خطط الأعمال المندرجة ضمن هذا النوع من الشراكات في سياق المشروعات الممولة من الصندوق في خمسة بلدان مختارة؛ (2) بناء القدرات وتنمية المعارف المتعلقة بأفضل الممارسات في الشراكات الناجحة من هذا النوع للاستفادة منها وتكرارها وتوسيع نطاقها مستقبلا على أيدي الأطراف صاحبة المصلحة المشاركة فيها.

13- تشمل المجموعة المستهدفة 000 20 من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، و100 شركة خاصة، و5 حكومات وطنية، و5 من مقدمي الخدمات المالية إلى جانب الصندوق وجهات مانحة أخرى. وفضلا عن ذلك، سوف يؤدي البرنامج إلى تقوية قدرات 5 من مقدمي الخدمات المحليين في مجال توفير خدمات الوساطة في إنشاء هذه الشراكات.

14- سوف يستند اختيار البلدان الخمسة إلى المعايير التالية: (1) وجود طلب في الأسواق على السلع الأولية (الغذائية والنقدية)؛ (2) وجود رغبة لدى الشركات الخاصة في التعاقد على الشراء من أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (3) تمتع صغار المنتجين بميزة نسبية في سلاسل القيمة المختارة؛ (4) رغبة الحكومات في إقامة مشروعات يمولها الصندوق وتآزرها مع تلك المشروعات؛ (5) توافر بيئة تمكينية على مستوى السياسات والمستوى الاقتصادي والمؤسسي والتنظيمي.

15- سيتألف البرنامج من المكونين الرئيسيين التاليين:

(1) **الوساطة في إرساء الشراكات بين منتجي القطاعين العام والخاص:** تحديد سلاسل القيمة لأغراض تطوير هذا النوع من الشراكات، وتحديد واختيار الشركات ومنظمات المنتجين (الاستعراض السريع و/أو طلب العروض)، وتحديد المستثمرين المحتملين، واختيار ورصد وتقييم خطط الأعمال في سياق هذه الشراكات؛

(2) **المعرفة والتعلم:** تعزيز الوعي وبناء القدرات لدى الأطراف صاحبة المصلحة؛ وعمليات تبادل المعرفة وعمليات التعلم المتبادل داخل البلدان الخمسة وفيما بينها؛ وتطوير ونشر منتجات المعرفة المتعلقة بهذه الشراكات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، وموجزات السياسات التي تحدد عوامل التمكين المتعلقة ببيئة السياسات والبيئة التنظيمية التي تنطوي عليها تلك الشراكات، ودراسات الحالة.

رابعاً – المخرجات والفوائد المتوقعة

16- سيحقق المشروع المخرجات الأربعة الرئيسة التالية:

(1) **الوساطة في إنشاء شراكات من هذا النوع وتنفيذها:** الوساطة في إبرام صفقات أعمال في إطار هذه الشراكات وتنفيذ تلك الصفقات مما يؤدي إلى علاقات مفيدة للجانبين، وتدبير الأموال من القطاعين العام والخاص والقطاع المالي لخطط الأعمال الموضوعة في إطار هذه الشراكات؛

(2) **أفضل الممارسات:** في إطار الشراكات بين منتجي القطاعين العام والخاص: يولد نهج هذه الشراكات المنفذ في بلدان ومشاريع مختارة مجموعة متماسكة ومنهجية من الممارسات السليمة في مختلف البلدان والسلع الأولية من أجل دعم هذه الشراكات في المستقبل؛

(3) **تعزيز الوعي والقدرات:** أن يزيد كل الأطراف صاحبة المصلحة المشاركين فهمهم ويعززوا قدراتهم من أجل دعم هذه الشراكات؛

(4) **منتجات المعرفة المتعلقة بالشراكات بين منتجي القطاعين العام والخاص:** تطوير ونشر منتجات للمعرفة تدعم تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم هذه الشراكات.

17- تتمثل المؤشرات الرئيسية لمخرجات هذا البرنامج فيما يلي:

- تنفيذ نهج هذه الشراكات بنجاح في البلدان الخمسة مما يؤدي إلى توليد 15 حلقة من حلقات الوساطة لإنشاء هذه الشراكات (تنفيذ 3 دورات بنجاح في كل بلد)؛
- تمكين 20 ألف من صغار المزارعين من زيادة دخلهم من 20 صفقة يتحقق التوسط لإبرامها في إطار هذه الشراكات؛
- تحقيق تعزيز القدرات لدى 5 حكومات وطنية من أجل توفير الدعم الفعال لهذه الشراكات على المستويين السياساتي والتشغيلي؛
- تعزيز المعرفة والقدرات المتعلقة بالنجاح في تطوير ودعم هذه الشراكات لدى 100 شركة و5 من مقدمي الخدمات المالية إلى جانب الصندوق وغيره من المانحين؛
- تعزيز قدرات 5 من مقدمي الخدمات المحليين من أجل تقديم خدمات الوساطة لإنشاء هذه الشراكات.

خامسا – ترتيبات التنفيذ

18- تم اختيار الطرف المتلقي للمنحة من خلال عملية تنافسية (طلب عروض). وقد جرى استعراض العروض والمقارنة بينها استنادا إلى أربعة معايير هي كما يلي: (1) الجودة والصلة؛ (2) الخبرة التقنية المثبتة ذات الصلة لدى الفريق المنتسب إلى الجهة الطالبة؛ (3) الخبرة الناجحة المثبتة في إدارة المشروعات وإدارة الأموال المقدمة من المانحين والرصد والتقييم؛ (4) العرض المالي (توزيع الموازنة المقترح) بما في ذلك مستوى التمويل المشترك.

19- منظمة التنمية الهولندية، وهي منظمة غير حكومية تأسست في هولندا منذ ما يقرب من 50 عاما، تعمل حاليا في 38 بلدا في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وتضطلع هذه المنظمة بإدارة منح ومناقصات من عدد من المانحين (الحكومة الهولندية، ومؤسسة MasterCard، والاتحاد الأوروبي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس) ولها خبرة واسعة في وضع وتطبيق نماذج الأعمال الشاملة للجميع.

20- سوف تكون منظمة التنمية الهولندية هي الوكالة المنفذة للبرنامج على المستويين العالمي والقطري من خلال فريقها ومن خلال مقدمي الخدمات المحليين (ويبلغ حجم هذه الخدمة ما يقرب من 5 آلاف يوم عمل على مدى 3 سنوات). واستنادا إلى مذكرة تفاهم، سوف تتولى منظمة التنمية الهولندية التعاقد الخارجي أيضا للاستعانة بخدمات مؤسسة TheRockGroup في مجالات مختارة (هي اختيار حالات الأعمال في إطار هذه الشراكات، وخدمات الوساطة على المستوى العالمي، وتحديد المستثمرين الدوليين ومنتجات المعرفة).

21- سوف يستند إطار الرصد والتقييم إلى نظام "الإدارة من أجل النتائج" الذي تطبقه منظمة التنمية الهولندية، والذي وضع وفق المعيار المعترف به دوليا الذي وضعته لجنة الجهات المانحة لأغراض تنمية المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لنظام رصد التنمية في القطاع الخاص، كما سيستند إطار الرصد والتقييم إلى أداة للتخطيط والرصد والتقييم تطبق مباشرة عبر الإنترنت.

22- سوف تضمن منظمة التنمية الهولندية تغطية فترة التنفيذ كاملة بمراجعة حسابات، وذلك عن طريق تزويد الصندوق بنسخة من قوائمها المالية بعد مراجعتها، وذلك في غضون ستة أشهر من انتهاء كل سنة مالية، وخطاب بملاحظات مراجع الحسابات بشأن المشروعات المملوكة للدولة. وسوف تكون التقارير المالية على مستوى البرنامج وسوف توحد بيانات النفقات التي يتحملها الأطراف الحاصلون على المنح الفرعية.

سادسا – التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

23- سيتم تنفيذ هذا البرنامج على فترة تمتد ثلاث سنوات، وتبلغ تكاليفه الكلية 008 743 2 دولارات أمريكية. وسوف تبلغ قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق 2.3 مليون دولار أمريكي، أما التمويل المشترك الذي تقدمه منظمة التنمية الهولندية فسوف يبلغ 443.008 دولارات أمريكية. وسوف يستخدم التمويل المشترك، الذي يأتي بصورة رئيسة من برنامج معجل الأعمال الشامل للجميع في فيت نام وموزمبيق الذي تديره منظمة التنمية الهولندية في تحقيق ما يلي: (1) تقديم دعم مباشر من أجل تحديد وتطوير ورصد خطط الأعمال في إطار هذه الشراكات؛ (2) المشاركة في تحمل تكاليف المكاتب والتجهيزات.

الجدول 1

تكاليف البرنامج بحسب المكونات وجهة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكونات	*الصندوق*	منظمة التنمية الهولندية	*المجموع*
1- الوساطة لإنشاء الشراكات	1 037 138	281 170	1 318 308
2- المعرفة والتعلم	1 078 862	161 838	1 240 700
المجموع الفرعي	2 116 000	443 008	2 559 008
أتعاب الإدارة	184 000		184 000
المجموع	**2 300 000**	**443 008**	**2 743 008**

الجدول 2

تكاليف البرنامج بحسب فئة الإنفاق وجهة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئة الإنفاق	*الصندوق*	منظمة التنمية الهولندية	*المجموع*
3- الرواتب والبدلات	870 345	77 307	947 652
4- تكاليف التشغيل	244 426	110 095	354 521
5- الاستشارات	254 975	84 392	339 367
6- السفر والبدلات	208 422	28 688	237 110
7- المعدات والمواد	2 842	13 265	16 107
8- السلع والخدمات والمدخلات	208 056	129 261	337 317
9- حلقات العمل	326 934		326 934
10- أتعاب الإدارة	184 000		184 000
المجموع	**2 300 000**	**443 008**	**2 743 008**

ملاحظات: الرواتب والبدلات: الوقت المخصص فعلا للبرنامج من جانب موظفي منظمة التنمية الهولندية.

تكاليف التشغيل: يقتصر ذلك على التكاليف المتحملة بشكل مباشر من أجل تنفيذ برنامج الشراكات بين منتجي القطاعين العام والخاص في البلدان الخمسة.

الاستشارات: مقدمو الخدمات الدوليون والمحليون الذين تتعاقد معهم منظمة التنمية الهولندية.

السفر والبدلات: التكاليف التي يتحملها موظفو منظمة التنمية الهولندية ومقدمو الخدمات.

المعدات والمواد: أجهزة الحاسوب الشخصي والهواتف.

السلع والخدمات والمدخلات: التكاليف المدفوعة إلى مؤسسة TheRockGroup وتكاليف الرصد والتقييم والمنشورات ومراجعة الحسابات.

حلقات العمل: المقر، والأطعمة والمشروبات، وخدمات التسهيل.

Results-based logical framework

	Objectives-hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Goal	To promote effective pro-poor Private-Public-Producer Partnerships (4Ps) that will contribute to rural development	Increase income level of participating smallholders Increase produce marketed by participating smallholders	Survey of IFAD projects IFAD project reports	
Objectives	To jump start the application of the 4P approach by brokering and facilitating the identification, development and monitoring of 4P business plans in the context of IFAD-funded projects in five selected countries To build capacity and develop knowledge on successful 4P good practices for future use, replication and scaling up by all stakeholders involved.	100 high-potential 4Ps opportunities identified; 20 4P business deals brokered (matched, developed and monitored) in 5 countries providing 20,000 small producers with increased income and marketed produce 5 national governments, IFAD, 100 companies, 5 local service providers and 5 financial service providers have increased knowledge and capacity on successful 4P development	Regular P4V project reports and final evaluation report Records of businesses and small producers involved with 4Ps IFAD project reports, survey among relevant stakeholders	General economic situation and enabling environment is conducive for 4Ps Improved knowledge and capacity of government, private sector, producer organizations and IFAD will have a positive effect on the implementation of the 4P approach
Outputs	1.1 *4Ps brokered and implemented*: 4P business deals brokered and implemented between public sector, private sector and producers, resulting in mutually beneficial relationships, funds for 4P business plans leveraged. 1.2 *4P good practices*: the 4P partnership approach implemented in five countries generated a set of good practices for future replication by Governments, other donors and IFAD-funded projects. 2.*1 Strengthened capacities* on successful 4P development: all stakeholders involved from the public sector, the private sector, the producer organizations and the financial services / investment sector will have increased understanding of 4P business models and are better able to support their implementation. 2.2 *4P knowledge products*: 4P knowledge products to support the design, implementation, monitoring and evaluation of 4Ps developed and disseminated	15 4P brokering cycles (3 in each country successfully completed) More than 50% of the brokered 4P business plans will have third party financing 4P approach successfully implemented in 5 IFAD countries Stakeholders able to apply 4P approach Level of adaptation of knowledge products in this project and other projects, at least 5 governments and 5 local service providers adopt products	Regular P4V project reports and final evaluation reports 4P business plans Reports on monitoring visits, stakeholder workshops, trainings and studies IFAD country reports	Interest of the private sector and producer organisations to engage in 4Ps Willingness of IFAD projects and of partner governments to provide access to projects, support V4P business case implementation and co-finance 4P business plans Project cofinancing can be obtained in an effective and efficient way Interest of non-project investors to invest in 4Ps Feasibility collaboration with other key projects (e.g. PPP knowledge lab and IB Accelerator)

	Objectives-hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Key Activities	*4P Brokering component* (Scoping of opportunities and matchmaking, Business case development, Supervise implementation, Monitoring and evaluation)	20 4Ps selected for support in IFAD-funded value chain projects 20 4Ps business plans developed and investment secured 20 4Ps baseline and monitoring plans At least 4 support visits per 4P per year At least 4 monitoring visits per 4P per year, monitoring reports prepared	Call for proposals Screening and selection reports Business plans Baseline and monitoring plans Support visit reports Scorecard reports	Interest expressed by IFAD country offices and projects Signed project agreement Skilled project staff must be in place
	Knowledge and Learning component (Dedicated innovation and studies, Policy/strategy analysis and advice, Awareness and capacity building of country stakeholders, Exchange and learning, Development and dissemination case studies, Development and dissemination 4P guideline / product, Development and dissemination policy brief, Communication)	3 studies conducted on selected themes 5 policy / strategy workshops (1 in each country) and 1 international policy / strategy workshop at IFAD 5 4P workshops with basic concepts, strategies and experiences (1 in each country) 5 private sector and producer organization training and matchmaking event (1 in each country) Training / on the job coaching of local service provider provided 5 4P exchange and learning events at country level 20 case studies developed and disseminated 4P guideline / product developed and disseminated 4P policy brief developed and disseminated # items shared on the websites 3 webinars conducted 2 presentations at international events	Study reports Workshop reports Matchmaking reports Training report Exchange and learning report Case studies 4P Guideline / product Policy brief Website publication / articles Webinar reports / presentations Presentation and reports	